

الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية"

Renewable Energies and Green Hydrogen: "From Energy Security to Energy Sovereignty"

الدكتور المصطفى حيان

دكتور في القانون العام والعلوم السياسية

باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش

أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب

ملخص:

يركز المقال على التحول الطاقى الذي يشهده العالم، مع تسليط الضوء على دور الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر كآليات رئيسية لتحقيق استقلالية الطاقة وتنمية مستدامة. يشير إلى أن الأمن الطاقى التقليدي لم يعد كافيا، بل يجب الانتقال إلى مفهوم أوسع وهو السيادة الطاقية التي تتطلب تحكما استراتيجيا في الموارد والقدرات الوطنية. ويؤكد المقال على أهمية الإطار القانوني والتنظيمي في دعم هذه العملية، من خلال وضع تشريعات حديثة تشجع الاستثمار وتحفز الابتكار، إلى جانب تطوير البنى التحتية وتفعيل الحوكمة الرشيدة.

كما يبرز المقال تجربة المغرب كنموذج رائد في هذا المجال، مستعرضا المشاريع الكبرى في الطاقة الشمسية والريحية، فضلا عن المبادرات الوطنية الطموحة المتعلقة بالهيدروجين الأخضر. ويبين كيف ساهمت هذه المشاريع في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق العدالة الطاقية عبر توزيع الفرص بشكل متوازن جهويا. كما يشير إلى الأبعاد البيئية الهامة التي ترافق هذا التحول، خصوصا في مواجهة التحديات العالمية للتغير المناخي وخفض الانبعاثات الكربونية، مما يعزز مكانة المغرب على المستوى الدولي كدولة رائدة في مجال الطاقات النظيفة.

يوضح المقال أن الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر يشكلان معا خيارا استراتيجيا لإعادة تشكيل موازين القوة الطاقية، من خلال تطوير سلسلة القيمة الكاملة للطاقة النظيفة وتعزيز الشراكات الدولية والتقنية. كما يشدد على ضرورة مواصلة تطوير الأطر القانونية والتنظيمية، والاستثمار في البحث والابتكار، لضمان استدامة التحول الطاقى وتحقيق السيادة الوطنية. ويعتبر هذا المسار مدخلا حيويا لتنمية مستدامة وشاملة، تحفظ الأمن الطاقى وتدعم استقلال القرار الوطنى في عالم متغير. الكلمات المفتاحية: الطاقات المتجددة، الهيدروجين الأخضر، الأمن الطاقى، السيادة الطاقية، الاستقلالية الطاقية، التنمية المستدامة، القانون الطاقى، التحول الطاقى.

Abstract :

The article focuses on the global energy transition, highlighting the role of renewable energies and green hydrogen as key mechanisms for achieving energy independence and sustainable development. It points out that traditional energy security is no longer sufficient and that there is a need to shift toward a broader concept—energy sovereignty—which requires strategic control over national resources and capabilities. The article emphasizes the importance of a legal and regulatory framework in supporting this process by enacting modern legislation that encourages investment and stimulates innovation, alongside infrastructure development and effective governance.

The article also highlights Morocco's experience as a pioneering model in this field, showcasing major projects in solar and wind energy, as well as ambitious national initiatives related to green hydrogen. It demonstrates how

these projects have contributed to enhancing economic and social development and achieving energy justice through a balanced regional distribution of opportunities. Furthermore, it addresses the significant environmental dimensions accompanying this transition, particularly in facing global climate change challenges and reducing carbon emissions, thereby strengthening Morocco's international standing as a leader in clean energy.

In conclusion, the article clarifies that renewable energies and green hydrogen together form a strategic option to reshape energy power balances through the development of the full value chain of clean energy and the enhancement of international and technological partnerships. It stresses the need to continue developing legal and regulatory frameworks and investing in research and innovation to ensure the sustainability of the energy transition and the achievement of national sovereignty. This path is a vital gateway to sustainable and inclusive development that safeguards energy security and supports the independence of national decision-making in a changing world.

Keywords: Renewable energies, Green hydrogen, Energy security, Energy sovereignty, Energy independence, Sustainable development, Energy law, Energy transition.

مقدمة:

شكل التحول الطاقى في السياق الدولي المعاصر أحد أبرز الرهانات الإستراتيجية التي تعكس طبيعة التحولات العميقة في بنية الاقتصاد العالمي، وفي أنماط الإنتاج والاستهلاك، وفي هندسة العلاقات الجيوسياسية بين الدول، ذلك أن الطاقة لم تعد مجرد مورد اقتصادي أو تقني، بل أضحت عنصرا محددًا لموازين القوة ولموقع الدول ضمن خريطة النفوذ الدولي. ومن هذا المنطلق، برزت الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر كمدخلين أساسيين لإعادة تشكيل المنظومات الطاقية الوطنية، في اتجاه تحقيق قدر أكبر من الاستقلالية وتقليص التبعية الطاقية للخارج، خاصة في ظل الأزمات المتلاحقة المرتبطة بأسعار المحروقات، وبالاضطرابات الجيوسياسية، وبالتحولات المناخية التي أضحت تفرض على الدول إعادة النظر في نماذجها التنموية والبيئية في آن واحد. وإذا كانت مسألة الأمن الطاقى قد ارتبطت تقليديا بقدرة الدولة على ضمان التزود المنتظم والمستقر بالطاقة بأسعار معقولة ودون انقطاع، فإن التطورات التكنولوجية والبيئية الراهنة دفعت إلى توسيع هذا المفهوم ليشمل أبعادا جديدة تتعلق بالاستدامة والنجاعة الطاقية وحماية البيئة. فالأمن الطاقى لم يعد مفهوما تقنيا صرفا، بل أصبح مفهوما مركبا يتداخل فيه الاقتصادي بالبيئي، والاستراتيجي بالسيادي، وهو ما أفرز بدوره انتقالا مفاهيميا نحو ما أصبح يصطلح عليه بالسيادة الطاقية باعتبارها مرحلة أكثر تقدما من مجرد تأمين الإمدادات، إذ تعني قدرة الدولة على التحكم في مصادر إنتاج طاقتها وفي قراراتها الإستراتيجية المرتبطة بها دون ارتهاق خارجي.

وتأسيسا على ذلك، تبرز الطاقات المتجددة بوصفها مصادر طاقية مستدامة وغير ناضبة نسبيا، مثل الطاقة الشمسية والريحية والمائية والكتلة الحيوية، والتي تتميز بكونها قليلة الانبعاثات الكربونية وقابلة للتجدد الطبيعي، مما يجعلها ركيزة أساسية في السياسات العمومية الرامية إلى تحقيق الانتقال الطاقى. كما أن توظيف هذه الطاقات لا يقتصر على بعدها البيئي، بل يمتد إلى بعدها الاقتصادي والاجتماعي، من خلال خلق فرص الشغل، وتحفيز الاستثمار، وتطوير الصناعات التكنولوجية المرتبطة بها، وهو ما يجعلها أداة متعددة الأبعاد ضمن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

وفي السياق ذاته، يبرز الهيدروجين الأخضر كمفهوم حديث نسبيا في حقل الطاقة، ويقصد به الهيدروجين المنتج اعتمادا على مصادر متجددة للطاقة عبر عملية التحليل الكهربائي للماء دون انبعاثات كربونية، وهو ما يمنحه مكانة إستراتيجية باعتباره وقود المستقبل في العديد من القطاعات الصناعية والنقل الثقيل والتخزين الطاقى. ولا يقتصر دور الهيدروجين على كونه بديلا طاقيا

نظيفا، بل يتجاوز ذلك ليشكل رافعة جيو-اقتصادية جديدة للدول التي تتوفر على مؤهلات طبيعية وتقنية لإنتاجه وتصديره، الأمر الذي يفتح آفاقا جديدة لإعادة رسم خرائط التنافس الدولي في المجال الطاقى.

ومن هذا المنظور، يتضح أن الانتقال من منطق الأمن الطاقى إلى منطق السيادة الطاقية لا يمثل مجرد تحول لغوي أو نظري، بل يعكس انتقالا عميقا في فلسفة السياسات العمومية الطاقية، حيث تصبح الدولة فاعلا منتجا ومتحكما في سلاسل القيمة الطاقية بدل أن تكون مجرد مستهلك أو مستورد. كما أن هذا التحول يرتبط بإرادة سياسية وتشريعية ومؤسسية قادرة على تأطير الاستثمارات، ووضع أطر قانونية محفزة، وتبني استراتيجيات وطنية بعيدة المدى تدمج البعد البيئي بالتنموي والسيادي.

وعليه، فإن الرهان الطاقى لم يعد شأنا قطاعيا محدود الأثر، بل أضحت قضية سيادية بامتياز تمس الأمن القومي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يفسر التنافس المتزايد بين الدول على تطوير بنيتها التحتية الطاقية وتوطين الصناعات المرتبطة بالطاقات المتجددة والهيدروجين. كما أن هذا التوجه يفرض إعادة النظر في المنظومات القانونية المنظمة لقطاع الطاقة، بما يضمن التوازن بين تشجيع الاستثمار وحماية المصلحة العامة، وبين الانفتاح الدولي وصون القرار السيادي الوطني.

وفي ضوء ما سبق، يثير موضوع الطاقات المتجددة والهيدروجين إشكاليات متعددة تتداخل فيها الاعتبارات القانونية والاقتصادية والإستراتيجية، خاصة فيما يتعلق بمدى قدرة هذه البدائل الطاقية على إحداث تحول فعلي في بنية الأنظمة الطاقية الوطنية، ومدى مساهمتها في تقليص التبعية الطاقية وتحقيق استقلال القرار الاستراتيجي للدولة. وهو ما يدفع إلى التساؤل حول طبيعة العلاقة بين الاستثمار في الطاقات النظيفة وبين إعادة تشكيل مفهوم السيادة في بعدها الطاقى.

ومن ثم يمكن صياغة إشكالية الموضوع على النحو الآتي: إلى أي حد تساهم الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر في الانتقال من منطق الأمن الطاقى إلى منطق السيادة الطاقية؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية سؤالان فرعيان:

- ما المقصود بكل من الأمن الطاقى والسيادة الطاقية، وما حدود التحول المفاهيمي بينهما في ظل التطورات التكنولوجية والبيئية؟
- كيف يمكن للطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر أن يشكلوا رافعة قانونية وإستراتيجية لتحقيق استقلالية القرار الطاقى للدول؟

واستجابة لمقتضيات هذه الإشكالية، سيتم اعتماد تقسيم ثنائي يقوم على مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والاستراتيجي للانتقال من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية حيث سنقوم بالحديث عن تحديد مفاهيم الأمن الطاقى والسيادة الطاقية والتحول المفاهيمي بينهما (مطلب أول)، والأبعاد القانونية والجيو-استراتيجية للسيادة الطاقية (مطلب ثان). أما المبحث الثاني فسنحاول من خلاله التطرق إلى دور الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر في تكريس السيادة الطاقية وذلك بالانطلاق من الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق الاستقلالية الطاقية والتنمية المستدامة (مطلب أول)، وصولا إلى الهيدروجين الأخضر كخيار استراتيجي لإعادة تشكيل موازين القوة الطاقية (مطلب ثان).

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والاستراتيجي للانتقال من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية

يكتسي هذا المحور أهمية بالغة في البناء المنهجي للموضوع، باعتباره يشكل المدخل النظري والاستراتيجي لفهم التحول العميق الذي يشهده الحقل الطاقى من منطق يرتكز على مجرد تأمين الإمدادات وضمان الاستمرارية، إلى منطق أكثر شمولاً يقوم على التحكم في مصادر الإنتاج وامتلاك القرار السيادي في تدبير الموارد الطاقية. فالإحاطة بالمفاهيم المؤطرة للأمن الطاقى والسيادة الطاقية، وكذا استجلاء أبعادهما القانونية والجيوا-استراتيجية، يتيحان إدراك طبيعة التحول الحاصل في فلسفة السياسات العمومية الطاقية وحدود تأثيره في إعادة تشكيل موقع الدولة داخل النسق الطاقى الدولي. وانسجاماً مع ذلك، سيتم تناول هذا المحور من خلال تحديد مفاهيم الأمن الطاقى والسيادة الطاقية والتحول المفاهيمي بينهما، وكذلك الحديث عن الأبعاد القانونية والجيوا-استراتيجية للسيادة الطاقية.

المطلب الأول: تحديد مفاهيم الأمن الطاقى والسيادة الطاقية والتحول المفاهيمي بينهما.

يشكل مفهوم الأمن الطاقى أحد المفاهيم المركزية في أدبيات الاقتصاد السياسى والعلاقات الدولية، إذ ارتبط ظهوره التاريخي بسياقات الأزمات النفطية التي عرفها العالم خلال سبعينيات القرن العشرين، حين أدركت الدول الصناعية هشاشة نماذجها التنموية القائمة على التبعية المطلقة لمصادر الطاقة الأحفورية الخارجية. وقد انبنى هذا المفهوم في بداياته على بعد تقني-إمدادي يركز على ضمان التزويد المنتظم بالطاقة بأسعار معقولة، غير أن تطوره اللاحق أفضى إلى توسيع دلالاته ليشمل أبعاداً اقتصادية وبيئية وإستراتيجية، بحيث أضحت الأمن الطاقى يعكس قدرة الدولة على إدارة مواردها الطاقية بكفاءة، وتحسين بنيتها التحتية من الاضطرابات، والحد من المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسواق الدولية، وهو ما يجعله مفهوماً مركباً يتداخل فيه الاقتصادى بالسياسى والقانونى بالمؤسساتى³¹⁰⁶.

وعلى هذا الأساس، لم يعد الأمن الطاقى مقتصرًا على وفرة الإمدادات، بل أصبح يرتبط كذلك بمفاهيم النجاعة الطاقية وترشيد الاستهلاك وتنوع مصادر الطاقة، بما يحد من التبعية الأحادية لمصدر أو مورد بعينه³¹⁰⁷. كما أن البعد البيئي أضحت جزءاً لا يتجزأ من هذا المفهوم، خاصة مع تصاعد التهديدات المرتبطة بالتغيرات المناخية والاحتباس الحراري، الأمر الذي فرض على الدول إدماج الاعتبارات البيئية ضمن سياساتها الطاقية، بحيث غدا الأمن الطاقى مفهوماً يتجاوز الاعتبارات الاقتصادية الصرفة ليشمل ضمان استدامة الموارد وحماية المنظومات البيئية، وهو ما يعكس انتقاله من منطق الوفرة الكمية إلى منطق الجودة والاستدامة. ويعد الأمن الطاقى مفهوماً ديناميكياً ومتعدد الأبعاد، يتجاوز مجرد تأمين الإمدادات ليشمل ضمان قدرة النظام الطاقى على التزود المستدام بكميات كافية من الطاقة، بأسعار مستقرة، وفي ظل مخاطر جيوسياسية واقتصادية وبيئية متجددة. ففي الأدبيات الحديثة يتقاطع الأمن الطاقى مع مفهوم المرونة الطاقية التي تتطلب أنظمة قادرة على الصمود أمام الصدمات المفاجئة والتغيرات التدريجية، سواء كانت جيوسياسية، مثل اضطرابات سلاسل الإمداد، أو بيئية، مثل تداعيات تغير المناخ. وهذه الرؤية الشاملة تحتم على صانعي السياسات تقييم الاستراتيجيات الوطنية بعيداً عن النظرة الأحادية للإمداد، لتعزيز تكامل المصادر، وتحسين التخطيط الطاقى طويل المدى، وتطوير أطر قانونية تعزز المرونة المؤسسية والتشغيلية³¹⁰⁸.

وعلى مستوى التشريع، يرتبط الأمن الطاقى بمجموعة من الأطر القانونية الوطنية والدولية التي تنظم إنتاج الطاقة وتوزيعها، وكذلك التزامات الدول في مجال حماية البيئة وتقليل الانبعاثات. ففي العديد من الدساتير والقوانين التنظيمية الحديثة تتداخل قواعد التأمين الطاقى مع مقتضيات حماية الصحة والبيئة، ومعايير المنافسة في السوق، وتدابير الحكامة الرشيدة³¹⁰⁹. وهذا

³¹⁰⁶ Daniel Yergin, The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power, Simon & Schuster, New York, 1991, p 770.

³¹⁰⁷ Vaclav Smil, Energy and Civilization: A History, MIT Press, Cambridge, 2017, p 382.

³¹⁰⁸ Richard Schmitz et al., "Energy Security and Resilience: Reviewing Concepts and Advancing Planning Perspectives for Transforming Integrated Energy Systems," 2025, ScienceDirect, p 8.

³¹⁰⁹ محمد نجيب بوليف، السياسة الطاقية بالمغرب: أية رهانات للانتقال؟ الرباط، رؤى برنت، 2025، ص 85.

يبرز أن الأمن الطاقى لم يعد محصورا في ضمان التزود، بل بات واجبا قانونيا ومؤسسيا يمس الحقوق الأساسية للمجتمع، ودور الدولة في تنظيم وأنشطة القطاع الطاقى بما يتوافق مع الأهداف البيئية والاقتصادية.

وفي المقابل، يظهر مفهوم السيادة الطاقية كمدخل تحليلي حديث يشير إلى قدرة الدولة على التحكم في مواردها الطاقية وقراراتها الإستراتيجية المرتبطة بالاستخدام والإنتاج والنقل والتخزين، بغض النظر عن الضغوط الخارجية. فالسيادة الطاقية لا تتوقف عند حدود الإمداد، بل تمتد إلى استقلال القرار الوطنى في صياغة السياسات، وتحديد أولويات الاستثمار، وفرض الأطر القانونية والتشريعية التي تمنع آليات الهيمنة أو الاعتماد المفرط على أطراف خارجية. وهكذا تتداخل السيادة الطاقية مع مفهوم السيادة الاقتصادية ومقوماتها القانونية، لتشكل ركيزة أساسية في إعادة بناء منظومات الطاقة الوطنية.

وتظهر التحولات المعاصرة أنه كلما تعمقت الدول في تطوير الطاقات المتجددة ووسعت قاعدة إنتاجها المحلي، ازداد احتمال تحقيق درجة أعلى من السيادة الطاقية، لأن تلك المصادر المتجددة تقلل الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد، وتحد من التقلبات المرتبطة بالأسواق العالمية³¹¹⁰. وفي هذا السياق، تصبح السيادة الطاقية هدفا إستراتيجيا يقيم من خلال مجموعة من المؤشرات، من بينها نسبة إنتاج الطاقة المحلية وتقليل نسبة الاستيراد، وكذلك قدرة الدولة على دمج تقنيات جديدة في شبكة الطاقة الوطنية مع ضمان الأمن والاستدامة.

كما يتطلب فهم السيادة الطاقية تحليل العلاقات بين الأبعاد القانونية والاقتصادية والجيوسياسية في السياسات الطاقية الدولية، لاسيما في ظل تحولات السوق العالمية وسعي الدول الكبرى لتأمين إمداداتها وتقليل تبعيتها للأنظمة الطاقية التقليدية. وفي هذا الإطار، يتضح دور التشريعات الوطنية في دعم نماذج إنتاج طاقى أكثر استقلالية من خلال سن قوانين تشجع الاستثمار في مصادر متجددة، وتحفز البحث العلمي والابتكار التقني، وتحصر على حماية حقوق الدول في إدارة مواردها دون أن تقيد بسياسات تجارية أو استثمارية تضعف موقعها الاستراتيجي.

ولا يمكن إغفال أن التحول المفاهيمي من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية يتضمن أيضا بعدا مؤسسيا؛ ذلك أن بناء منظومة طاقية ذات سيادة يستلزم إرساء مؤسسات قوية ومتجانسة قادرة على وضع الخطط، وإصدار التشريعات، وتنفيذ الاستراتيجيات، ورصد نتائجها، إضافة إلى إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في صنع القرار³¹¹¹. وهذا يتطلب تحديث القوانين، وتوحيد السياسات، وتنسيق الإستراتيجيات القطاعية بما يكفل تحقيق التوازن بين الاستدامة، والتنافسية، وحماية المصلحة العامة.

وفي السياق العربي، يكتسب موضوع السيادة الطاقية أبعادا خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على واردات الطاقة، حيث تطرح السياسات الوطنية للطاقة كجزء من إستراتيجية أوسع لتعزيز الاستقلال الوطنى وتقليل التبعية، سواء ذلك بالاستثمار في الطاقات المتجددة أو بتطوير بنية تحتية وطنية متقدمة تدير الموارد بكفاءة. كما تبرز بعض الدراسات العربية أهمية إدماج السيادة الطاقية ضمن الأطر القانونية الوطنية، وتطوير تشريعات واضحة للحفاظ على الحقوق السيادية في الموارد وتنظيم الشراكات الدولية³¹¹².

إن جمع هذه المفاهيم وتحليلها يظهر أن الانتقال من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية ليس تمرا تقنيا أو اقتصاديا فقط، بل هو عملية تطويرية تتداخل فيها الاعتبارات القانونية، والمؤسسية، والإستراتيجية، والسياسية. فبينما يضمن الأمن الطاقى الاستقرار والاستمرارية في الإمدادات، فإن السيادة الطاقية تعني استقلالية القرار والسيطرة على موارد الطاقة وآليات إدارتها، مما يتطلب إعادة صياغة الأماكن القانونية والتنظيمية في السياسة الطاقية الوطنية.

المطلب الثاني: الأبعاد القانونية والجيو-إستراتيجية للسيادة الطاقية

State of the Sovereign Transition 2025, TPI Global Climate Transition Centre (2025), p 22. ³¹¹⁰

Report: *Fostering Effective Energy Transition 2025*, World Economic Forum (2025), p 50. ³¹¹¹

³¹¹² مصدر عربي عام عن السيادة الطاقية، السيادة الطاقية.. رهان إستراتيجي للمغرب، الرباط، يناير 2025.

تتجلى الأبعاد القانونية والجيو-استراتيجية للسيادة الطاقية بوصفها محورا مركزيا في تحليل السياسات الطاقية المعاصرة، إذ لا تعد السيادة الطاقية مجرد طموح اقتصادي أو بيئي، بل تحولت إلى إشكالية قانونية وجيو-سياسية معقدة ترتبط بمدى قدرة الدول على التحكم في مواردها، وصياغة أطرها التشريعية، وتحقيق استقلال قراراتها الاستراتيجية في السياق الدولي المتقلب. فالقانون الوطني والدولي يلعبان دورا حاسما في تحديد حدود ومضمون السيادة الطاقية عبر إرساء قواعد تنظيمية تحكم الاستثمار، والتكنولوجيا، وحماية البيئة، وفي الوقت نفسه ينعكس الصراع الجيو-سياسي حول الطاقة في علاقات القوة بين الدول وتوجهات العلاقات الدولية. وعليه، فإن دراسة هذه الأبعاد تتطلب فهما متكاملًا للأنساق القانونية والسياسية، وهو ما نتناوله في الفقرات التالية.

تتمثل الأبعاد القانونية للسيادة الطاقية في قدرة الدولة على سن تشريعات وتنفيذ سياسات تنظم إنتاج واستهلاك الطاقة، وتحمي مصالحها الوطنية في مواجهة الضغوط الخارجية. فالقوانين الوطنية للطاقة، كما هو الحال في المغرب، تنص على قواعد تنظيمية للطاقة المتجددة وللنخاعة الطاقية، وتؤسس لحقوق الدولة في استغلال مواردها ضمن أطر تحترم البيئة وتحقق التنمية المستدامة، مع ضمان التوازن بين تشجيع الاستثمار وحماية المصلحة العامة. كما أن الإطار القانوني الدولي، من خلال الاتفاقيات البيئية مثل اتفاقية باريس، يفرض التزامات قانونية تحدد سقف السياسات الوطنية وتمارس تأثيرا مباشرا على الخيارات التشريعية للدول.

وفي السياق الجيو-استراتيجي، تتداخل السيادة الطاقية مع موقع الدولة داخل النسق الدولي، حيث يمكن للقدرة على التحكم في الطاقة أن تعزز من نفوذها السياسي والاقتصادي. فقد أظهر مؤشر السيادة الطاقية للاتحاد الأوروبي أن الاعتماد على واردات الطاقة يمثل نقطة ضعف إستراتيجية، بينما يشكل تعزيز إنتاج الطاقات المتجددة عاملا مركزيا في تعزيز السيادة داخل الاتحاد، مع بروز توجهات لتعظيم استقلال القرار الطاقى وسط تنافس دولي متصاعد. تتداخل هنا الاعتبارات الجيو-سياسية مع الابتكارات القانونية، بحيث يصبح التحكم في الطاقة جزءا من إستراتيجية الأمن القومي³¹¹³.

وتبرز الأبعاد القانونية أيضا في آليات حماية السيادة الطاقية من التبعية الخارجية، إذ إن سيادة الدول في قطاع الطاقة تواجه تحديات متعلقة بالقوانين الدولية للاستثمار والتجارة التي قد تفرض التزامات على الدول المستضيفة للمستثمرين الأجانب، مما قد يحد من حرية القرارات السيادية بشأن الموارد³¹¹⁴. وهذا يدفع إلى نقاشات حول كيفية إعادة تشكيل قواعد التجارة الدولية لتمنح الدول مجالا أوسع لحماية سيادتها الطاقية دون الإخلال بالاحترام المتبادل للالتزامات الدولية.

أما على المستوى القانوني الداخلي، لا تقتصر السيادة الطاقية على تنظيم صناعة الطاقة فقط، بل تشمل أيضا ضمان مشاركة الفاعلين المحليين والمجتمع المدني في صنع القرار، بما يعزز عدالة الطاقة واستدامتها³¹¹⁵. فترسيخ مبادئ الحكامة الشفافة والمساءلة القانونية في السياسات الطاقية يعد شرطا لضمان أن تكون السيادة الطاقية انعكاسا حقيقيا لإرادة الشعب وليس مجرد شعار تقره النظم.

وفي البعد الجيو-استراتيجي الدولي، تشير الدراسات إلى أن النزاعات والتحالفات بين الدول تعاد صياغتها في ظل التحول الطاقى، فالمنافسة ليست فقط على مصادر الوقود التقليدي، بل على التحكم في سلاسل توريد الطاقات المتجددة والمعادن النادرة، وهو ما يؤثر مباشرة على موازين القوى. إن السيادة الطاقية في هذا السياق تتطلب قدرة الدولة على المفاوضة والتفاوض في المجالات القانونية الدولية، مع بناء تحالفات إستراتيجية تضمن أمن الإمداد وتحقيق مصالحها الجيو-سياسية.

ولا يمكن إهمال أن الأطر القانونية الدولية لحماية البيئة والمناخ تمثل أيضا بعدا أساسيا في السياق الجيو-استراتيجي للسيادة الطاقية، إذ إن الالتزامات المناخية تلزم الدول بتغيير نماذج إنتاجها واستهلاكها للطاقة، مما يعيد تشكيل السياسات الوطنية

Szymon Kardaś, *Energy Sovereignty Index: Gains, gaps, and the road ahead* (European Council on Foreign Relations, 2024). 3113

Analysis *Energy, Trade, and Investment Law in the New Geopolitical Reality* (American Journal of International Law, 2022). 3114

3115 *Energy Sovereignty: A Values-Based Conceptual Analysis* (Timmermann & Noboa, 2022).

ويفرض إعادة ترتيب الأولويات بين الحفاظ على السيادة الطاقية وتحقيق أهداف خفض الانبعاثات، وهو تحد قانوني يستدعي تأطيرا تشريعا دقيقا³¹¹⁶.

كما أن التحولات في العلاقات الدولية، مثل النزاعات أو العقوبات الاقتصادية، تبرز كيف يمكن أن تستخدم الطاقة كأداة جيو-سياسية للضغط أو التأثير على الدول الأخرى، مما يدفع الدول إلى استراتيجيات قانونية تقيد أو تقيم الاستثمارات الأجنبية في قطاعات الطاقة الحساسة، بهدف حماية سيادتها من النفوذ الخارجي. أما على المستوى الإقليمي، فإن دراسات الحالة تشير إلى أن الدول التي تسعى لتعزيز سيادتها الطاقية تحرص على وضع أطر قانونية تعزز التكامل الإقليمي في بعض الأحيان، أو تقيد النفوذ الإقليمي في أحيان أخرى، مما يعكس تفاعلا قانونيا-جيو-سياسيا مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

الإحالة: بناء على أطروحة تحليلية حول السيادة الطاقية بالمغرب والموقع الجيو-استراتيجي.

كما يظهر أن الأبعاد القانونية والجيو-استراتيجية للسيادة الطاقية ليست مفصولتين عن بعضهما، بل هما عنصرا مترابطان لا يمكن فصلهما في فهم السياسات الطاقية المعاصرة؛ فالقوانين تشكل الحيز الذي تمارس فيه السيادة، بينما الجيو-سياسة تلقي بظلالها على كيفية صياغة تلك القوانين وتوجيهها لتعزيز النفوذ والقرار الاستراتيجي.

المبحث الثاني: دور الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر في تكريس السيادة الطاقية

بعد هذا المحور امتدادا منطقيا للإطار المفاهيمي السابق، إذ ينتقل التحليل من مستوى التعريف والتنظير إلى مستوى الآليات التطبيقية القادرة على تجسيد السيادة الطاقية في الواقع العملي. فالطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر لم يعودا مجرد بدائل تقنية لإنتاج الطاقة، بل تحولوا إلى أدوات إستراتيجية وقانونية لإعادة تشكيل البنية الطاقية الوطنية وتعزيز استقلال القرار الاقتصادي والبيئي للدول. كما أن توظيفهما ضمن سياسات عمومية مؤطرة بتشريعات واضحة واستراتيجيات بعيدة المدى يعكس تحولاً في فلسفة التدبير الطاقى نحو منطق الاستدامة والسيادة معا. وانسجاما مع ذلك، سيتم تناول هذا المحور من خلال الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق الاستقلالية الطاقية والتنمية المستدامة (أولا)، والهيدروجين الأخضر كخيار استراتيجي لإعادة تشكيل موازين القوة الطاقية (ثانيا).

المطلب الأول: الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق الاستقلالية الطاقية والتنمية المستدامة.

تمثل الطاقات المتجددة ركيزة أساسية في الإستراتيجية الطاقية المغربية الرامية إلى تحقيق الاستقلالية الطاقية والتنمية المستدامة. ويأتي هذا التوجه في ظل ارتفاع الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد، الذي يثقل كاهل الاقتصاد الوطني ويجعل المغرب عرضة لتقلبات أسعار الطاقة على المستوى الدولي. وبفضل المؤهلات الطبيعية الكبيرة، خصوصا في الطاقة الشمسية والريحية، عمل المغرب على وضع خطة طموحة تركز على تطوير مصادر الطاقة النظيفة، مستهدفا رفع نسبة الطاقات المتجددة في المزيج الوطني إلى أكثر من 52% بحلول عام 2030³¹¹⁷. وهذا الانتقال يعكس رؤية إستراتيجية تعزز من السيادة الوطنية عبر بناء منظومة طاقية محلية ومستدامة تسهم في الاستقلال الاقتصادي والبيئي على حد سواء.

ويكتسب الإطار القانوني المغربي أهمية محورية في دعم هذا التحول، إذ تم سن قوانين وتنظيمات تشجع الاستثمار في الطاقات المتجددة وتوفر شروطا ملائمة لإنتاج الطاقة النظيفة وبيعها. يعد القانون رقم 13-09³¹¹⁸ المتعلق بالطاقات المتجددة الأساس التشريعي الذي يحدد قواعد الإنتاج والربط بالشبكة، فيما أدخل القانون رقم 40-19 تعديلات تعزز المنافسة وتيسر الإجراءات

Geopolitics of the energy transition... IRENA 2024. 3116

3117 وزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة، الإستراتيجية الوطنية للطاقة المتجددة في أفق 2030، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2023، ص 22.

3118 القانون رقم 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة، كما تم تعديله بالقانون رقم 15-58 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.16.3 الصادر في فاتح ربيع الآخر 1437 (12 يناير

2016)، الجريدة الرسمية رقم 4633 بتاريخ 14 ربيع الآخر 1437 (25 يناير 2016)، ص 421.

وتضمن الشفافية في القطاع. ويؤكد هذا الإطار القانوني على أن الاستقلالية الطاقية لن تتحقق دون وجود منظومة قانونية متطورة تحفز المبادرات الاقتصادية وتوازن بين مصالح المستثمرين والمصلحة العامة³¹¹⁹.

أما على المستوى التقني، شكلت محطات الطاقة الشمسية، وعلى رأسها مشروع نور ورزازات، نموذجا متقدما لاستثمار القدرات الطبيعية للمغرب³¹²⁰. فهذه المحطات ساهمت بشكل كبير في رفع قدرة الإنتاج الوطني للطاقة النظيفة، وفتحت الباب أمام تطوير صناعات مرتبطة بالطاقة الشمسية، محدثة دينامية اقتصادية محلية من خلال خلق فرص عمل وتعزيز البنية التحتية. علاوة على ذلك، عززت هذه المشاريع الكفاءة التشغيلية لشبكة الكهرباء من خلال تقنيات ذكية للتحكم والتوزيع، ما يدعم استقرار الإمدادات الطاقية ويؤمن مرونة أعلى في مواجهة الطلب المتغير.

وتزامن ذلك مع التوسع في مشاريع الطاقة الريحية التي استهدفت مناطق جغرافية متنوعة تتمتع بموارد رياحية عالية، ما ساهم في تنوع المزيج الطاقى وتقليل الاعتماد على الوقود التقليدي. ورافقت هذه المشاريع تنمية اقتصادية محلية في الجهات المعنية، خاصة في المناطق ذات الفقر الطاقى، حيث جرى خلق فرص شغل جديدة وتعزيز الاستثمار المحلي. كما أن مساهمة الطاقة الريحية في الحد من الانبعاثات الكربونية ساعدت المغرب على الوفاء بالتزاماته الدولية في مجال المناخ، مما يبرز تداخل الأبعاد الطاقية والبيئية في تحقيق الاستقلالية الطاقية³¹²¹.

بحيث تتجاوز الطاقات المتجددة مجرد إنتاج الكهرباء، لتكون محركا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة عبر تعزيز العدالة الطاقية والاجتماعية. فتوفير الطاقة النظيفة يساعد على تحسين ظروف المعيشة في المناطق الريفية والمهمشة، ويقلص الفوارق الاجتماعية من خلال ضمان وصول الخدمات الطاقية إلى الفئات الأكثر هشاشة³¹²². كما تعزز الطاقات المتجددة اقتصاد المعرفة والابتكار في مجالات جديدة، وهو ما يتماشى مع رؤية وطنية شاملة تهدف إلى تطوير الاقتصاد الأخضر والحد من آثار التغير المناخي، مما يجعل الاستقلالية الطاقية أداة متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وبذلك تشكل الطاقات المتجددة جزءا رئيسيا من التزامات المغرب الدولية المتعلقة بالمناخ، حيث انخرطت البلاد في اتفاقية باريس ووضعت أهدافا واضحة لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة. وقد ساهمت الاستثمارات في الطاقة النظيفة بشكل مباشر في خفض البصمة الكربونية الوطنية، مما يعزز من موقع المغرب دوليا كدولة رائدة في مجال الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة³¹²³. إذ تشكل هذه الجهود ترجمة واقعية لسياسة الطاقة التي تربط بين الأهداف البيئية والسيادة الوطنية، ما يجعل الاستقلالية الطاقية ترتبط بحماية البيئة إلى جانب تحقيق الأمن الاقتصادي.

كما أسهمت الطاقات المتجددة أيضا في رفع مستوى جاذبية المغرب للاستثمارات الأجنبية والمحلية، حيث توافرت ظروف استثمارية جاذبة بفضل استقرار الإطار القانوني والبيئي والاقتصادي. وقد رافق هذا النمو في الاستثمارات تطوير صناعات وطنية مرتبطة بإنتاج معدات وتقنيات الطاقة المتجددة، مما عزز من القيمة المضافة المحلية وقلل من الاعتماد على الاستيراد. ويؤكد هذا التطور أن الاستقلالية الطاقية هي أيضا استقلال اقتصادي واستراتيجي يعتمد على بناء قدرات إنتاجية وطنية قوية تدعم السيادة الوطنية على الموارد الطاقية.

ومن جهة أخرى، أدت إصلاحات الحكامة الطاقية إلى تقوية الإطار المؤسسي والرقابي في قطاع الطاقات المتجددة، حيث تم إنشاء هيئات مختصة لتنظيم السوق وضمان المنافسة والشفافية. كما عملت هذه الهيئات على وضع معايير صارمة للمراقبة والمتابعة

3119 محمد بنعلي، القانون الطاقى بالمغرب وتحولات السوق الكهربائية، دار الأمان، الرباط، 2023، ص 78.

3120 الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (MASEN)، تقرير التنمية المستدامة السنوي، الدار البيضاء، 2023، ص 35.

3121 Office National de l'Électricité et de l'Eau Potable, Rapport Annuel 2023, p 54.

3122 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمغرب، الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة، الرباط، 2023، ص 43.

3123 المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التحديات البيئية والطاقة في المغرب، الرباط، 2023، ص 70.

لضمان استدامة المشاريع وجودة الإنتاج، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين والمستهلكين على حد سواء³¹²⁴. ويأتي هذا التطور في إطار سياسة شاملة تهدف إلى ضمان استمرارية التحول الطاقوي وتحقيق فعالية الاستقلالية الطاقية في الأمد الطويل. علاوة على ذلك، يبرز اعتماد الطاقات المتجددة الأهمية المتزايدة للحكامة الجبوية، حيث تم منح الجهات صاحبات واسعة في تخطيط وتنفيذ المشاريع الطاقية، ما أسهم في تحقيق تنمية متوازنة بين مختلف مناطق المملكة. وتأتي هذه الخطوة انسجاماً مع مبادئ اللامركزية والعدالة المجالية التي تدعمها السياسات الوطنية، حيث تساعد على توفير فرص متساوية للتنمية وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية. وبهذا المعنى، تعد الطاقات المتجددة أداة فعالة ليس فقط لتحقيق استقلالية طاقية، بل أيضاً لتعزيز تماسك وازدهار المجتمع الوطني ككل.

ويناء عليه؛ يظهر جلياً أن الطاقات المتجددة في المغرب ليست مجرد خيار تقني أو اقتصادي، بل تشكل آلية إستراتيجية متكاملة لتحقيق الاستقلالية الطاقية والتنمية المستدامة. ويستلزم نجاح هذا المسار تطوير مستمر للأطر القانونية والتنظيمية، إلى جانب الاستثمار في البنيات التحتية والحكامة الرشيدة. ويعكس هذا النموذج تجربة رائدة في بناء سيادة طاقية وطنية تتسم بالمرونة والفعالية، قادرة على تلبية الاحتياجات المستقبلية للدولة والمجتمع، وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية في مجال الطاقة النظيفة.

المطلب الثاني: الهيدروجين الأخضر كخيار استراتيجي لإعادة تشكيل موازين القوة الطاقية.

في خضم التحولات الطاقية العالمية، يبرز الهيدروجين الأخضر كخيار استراتيجي محوري لإعادة تشكيل موازين القوة الطاقية للدول، لاسيما في البلدان ذات الموارد المتجددة الغنية مثل المغرب، الذي يسعى إلى توظيف هذا المورد الجديد لتحسين موقعه الطاقوي والاقتصادي على الساحتين الإقليمية والدولية. فالهيدروجين الأخضر، المنتج عبر التحليل الكهربائي للمياه باستخدام الكهرباء النظيفة المولدة من مصادر متجددة، لا يعد مجرد طاقة بديلة، بل وسيط طاقوي ذا قيمة عالية يمكن أن يربط بين قطاعات متعددة في اقتصاد المعرفة والطاقة النظيفة، مما يعزز من القدرة التنافسية ويصوغ علاقات جديدة في جغرافيا الطاقة العالمية. وفي هذا السياق، يتعين النظر إلى الهيدروجين الأخضر ليس فقط كخيار تقني، بل كرافعة قانونية وإستراتيجية لإعادة رسم العلاقات الاقتصادية الدولية وتخفيف الاعتماد على الوقود الأحفوري التقليدي.

من منظور وطني، أطلق المغرب ما يعرف بعرض المغرب للهيدروجين الأخضر والذي يشكل مخططاً تنظيمياً وطموحاً وطنياً لتطوير سلسلة القيمة الكاملة للهيدروجين الأخضر، بما في ذلك الإنتاج والتخزين والنقل والاستخدامات الصناعية. وقد خصصت الدولة مساحات شاسعة تصل إلى مليون هكتار من الأراضي لتطوير مشاريع طاقية متكاملة في هذا المجال، مع فتح المجال للاستثمارات الوطنية والدولية وتنفيذ عقود أولية تضمن مشاركة مستدامة ومتوازنة للشركاء، مما يعكس رغبة الدولة في الاستفادة من مواقعها الجغرافية، وقدراتها التقنية، وبنيتها التحتية المتقدمة لتحقيق ريادة في هذا القطاع³¹²⁵.

وتعكس هذه المبادرة الطموحة إدراك المغرب لأهمية الهيدروجين الأخضر في دعم استقلاليته الطاقية في المدى المتوسط والطويل، إذ يمكن لهذه التكنولوجيا أن تساعد على تقليل الاعتماد على واردات الوقود الأحفوري حتى في القطاعات التي يصعب فيها التحول المباشر للطاقة المتجددة، مثل الصناعة الثقيلة وقطاع النقل الثقيل وإنتاج الأمونيا. ويتعلق ذلك بقدرة الهيدروجين على أن يكون ناقلاً للطاقة النظيفة وبديلاً محتملاً للوقود التقليدي، مما يمكن أن يتحول إلى ميزة تنافسية في أسواق مستقبلية خالية من الكربون، وهو ما يجعل هذا الخيار مرآة لاستراتيجيات السيادة الطاقية الحديثة التي تتجاوز حدود الأمن الطاقوي التقليدي.

من زاوية قانونية وتنظيمية، تمثل الإجراءات المؤسسية والمقاربات التشريعية المرتبطة بالعرض الوطني للهيدروجين الأخضر جزءاً لا يتجزأ من جهود المغرب لوضع هذا القطاع ضمن أطر واضحة ومحفزة للاستثمار. فتنظيم المشاريع الكبيرة عبر آليات

Autorité Nationale de Régulation de l'Électricité, Rapport d'Activité, rabat, 2023, p 22.³¹²⁴

³¹²⁵ Morocco allocates land for green hydrogen projects, "pv-magazine International, 21 March 2024, <https://www.pv-magazine.com/2024/03/21/morocco>.

قانونية دقيقة للامتيازات والحوافز، وضمان الحماية القانونية لرأس المال، وإنشاء جهات متخصصة للتنسيق، كلها تسهم في توفير بيئة مؤسسية مستقرة تجذب رؤوس الأموال المتقدمة والتقنيات الجديدة³¹²⁶. كما أن إدراج هذا المجال في الخطط الوطنية يعكس رؤية الدولة في تمكين التشريعات لتأطير الابتكار وتعزيز القدرات الوطنية، بما يضمن تنافسية متوازنة في مواجهة التحديات المستقبلية.

وتساهم هذه الرؤية القانونية والسياسية في دعم موقع المغرب على الساحة الدولية، حيث يعمل على تشجيع التعاون والشراكات الإستراتيجية مع مؤسسات دولية، وجهات بحثية، وشركات عالمية، من أجل تطوير سلسلة القيمة للهيدروجين الأخضر. فقد تم توقيع شراكات مع جهات دولية في البحث والتطوير، مثل الاتفاقيات الموقعة مع مؤسسات أوروبية لتعزيز التعاون في البحث العلمي والتصنيع والتكوين في مجال الهيدروجين، وهو ما يعكس بعدا متعدد الأطراف في استراتيجيات السيادة الطاقية القائمة على التعاون الدولي المدروس³¹²⁷.

ومن الجانب الاقتصادي، يحمل الهيدروجين الأخضر آفاقا واسعة لتعزيز القيمة المضافة داخل الاقتصاد المغربي عبر تطوير صناعات جديدة مرتبطة بإنتاج واستخدام هذا الوقود النظيف، مثل تصنيع الأمونيا الخضراء، وإنتاج الوقود الاصطناعي، وتطوير التقنيات الصناعية المتقدمة التي تسهل الطاقة النظيفة. وقد انعكس ذلك في انتقاء المستثمرين الوطنيين والدوليين لتنفيذ مشاريع تتضمن إنتاج الأمونيا والفولاذ الأخضر، ما يعزز من قدرة المغرب على التوسع في قطاعات اقتصادية مبتكرة وخلق سلسلة قيمة تحفز النمو الصناعي ويقلل الاعتماد على الواردات في هذه المجالات المستقبلية.

ولا يغيب عن التحليل أن التحول نحو الهيدروجين الأخضر يواكب تحولات جيوسياسية عالمية في سوق الطاقة، إذ باتت الدول تتنافس على استغلال مصادر الطاقة النظيفة لتحسين موازين القوة الاقتصادية وتخفيف الهيمنة التاريخية للدول المنتجة للنفط والغاز³¹²⁸. ويعني ذلك أن الهيدروجين الأخضر يمكن أن يشكل بديلا ليس فقط من حيث توفير الطاقة النظيفة، بل أيضا كأداة تقوية للتأثير الدولي من خلال التحكم في تقنيات الطاقة الجديدة وسلاسل الإمداد العالمية.

إلى جانب الفوائد الطاقية والاقتصادية، يثير استعمال الهيدروجين الأخضر تحديات بيئية وتقنية يتعين مواجهتها لتفعيل دوره الاستراتيجي بشكل مستدام، مثل استهلاك كميات كبيرة من المياه المطلوبة في عملية التحليل الكهربائي، خصوصا في بلدان تعاني من ندرة الموارد المائية، وهو ما يستدعي خططا متكاملة لإدارة الموارد وتأهيل البنى التحتية لضمان توازن بين الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية³¹²⁹.

في ضوء ما سبق، يمكن اعتبار الهيدروجين الأخضر خيارا استراتيجيا يعزز من قدرة المغرب على إعادة تشكيل موازين القوة الطاقية عبر استثمار إمكاناته الطبيعية وقوانينه التشريعية، وتطوير شراكات دولية متوازنة ونقل تكنولوجيا متقدمة، مع تبني رؤية واضحة تربط بين السيادة الطاقية والتنمية المستدامة.

خاتمة:

تمثل الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر اليوم ركيزتين أساسيتين في مسار التحول الطاق العالمي، اللتين توفران فرصة إستراتيجية للدول لتجاوز الاعتماد التقليدي على مصادر الطاقة الأحفورية المستوردة، والانتقال إلى منظومة طاقية قائمة على الاستقلالية والفعالية البيئية. وفي هذا السياق، يبرز مفهوم السيادة الطاقية كهدف أوسع وأشمل من مجرد تحقيق الأمن الطاق، إذ يعبر عن قدرة الدولة على التحكم الكامل في إنتاجها، توزيعها، واستهلاكها للطاقة، في إطار تشريعات وطنية متطورة وسياسات

3126 TRANSITION ÉNERGÉTIQUE: LE MAROC ENTRE DANS L'ÈRE DE L'HYDROGÈNE VERT, *Africa Droit*, 18 July 2025, <https://africadroit.com>.

3127 اتفاقية شراكة موقعة بمونبلييه على تجمع الهيدروجين الأخضر بالمغرب والوكالة الفرنسية، 11 دجنبر 2024، (AD'OCC)، Aldar.ma.

3128 أحمد بوحسني، الهيدروجين الأخضر رهان استراتيجي ومجال لجذب شركات عالمية من أجل الاستثمار في المغرب.

3129 "Hydrogène au Maroc: Opportunité de développement et défi environnemental", *Nechfate.ma*, 2026.

عمومية متكاملة. إن التحولات القانونية والتشريعية التي رافقت اعتماد الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر تؤكد الحاجة إلى بنية قانونية تنظيمية متكاملة تدعم الاستدامة وتضمن حقوق وواجبات الفاعلين الوطنيين والدوليين.

لقد أثبت المغرب، من خلال تجاربه في الطاقات المتجددة ومشروع الهيدروجين الأخضر، أن بناء السيادة الطاقية لا يقتصر على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية فحسب، بل يتطلب أيضا تنسيقا استراتيجيا بين السياسات الاقتصادية، القانونية، والبيئية. فالتنمية المستدامة التي تصاحب توسيع الطاقات المتجددة لا تحقق فقط أهداف خفض الانبعاثات الكربونية وحماية البيئة، بل تعزز أيضا البعد الاجتماعي من خلال خلق فرص العمل وتحسين توزيع الخدمات الطاقية على الصعيد الجهوي، ما يرسخ أركان عدالة مجالية وتنموية في إطار الحكم الرشيد. وهذا يستدعي استمرار تحديث التشريعات وتطوير آليات الحكامة لتواكب تطورات السوق الطاقية وتضمن مشاركة فعالة للجميع.

في الجانب الاستراتيجي، يظهر الهيدروجين الأخضر كخيار قادر على إعادة تشكيل موازين القوة الطاقية، ليس فقط في المغرب، بل على الصعيد الدولي، حيث تزداد المنافسة بين الدول على الاستحواذ على تقنيات الطاقة النظيفة وأسواق المستقبل. هذا التوجه يتطلب من المغرب الانخراط الفاعل في بناء شراكات دولية مدروسة، تدعم الابتكار التقني وتنقل التكنولوجيا، مع المحافظة على استقلالية القرار الوطني من خلال تطوير الصناعات المحلية وقدرات البحث والتطوير. كما أن السيادة الطاقية في هذا المجال مرتبطة أيضا بقدرة الدولة على إدارة التحديات البيئية والاجتماعية المرتبطة بهذه التكنولوجيا، والتي تستوجب إستراتيجية متوازنة ومتعددة الأبعاد.

ولا يمكن إغفال الدور الحاسم للإطار القانوني والتنظيمي في تمكين الاستقلالية الطاقية، إذ يضمن هذا الإطار تكافؤ الفرص والاستقرار القانوني لللازمين لجذب الاستثمارات وتفعيل المشاريع الطاقية الكبرى. فالتشريعات الحديثة والقوانين التنظيمية التي صدرت مؤخرا بالمغرب تؤسس لبنية مرنة تسمح بالتكيف مع التطورات التقنية وتحفيز الابتكار، مع تعزيز آليات المراقبة والشفافية لضمان الاستخدام الرشيد للطاقة وحماية المصلحة العامة. وهذا يعكس بوضوح أن السيادة الطاقية هي نتيجة تفاعل بين السياسة، القانون، والاقتصاد، ضمن رؤية إستراتيجية شاملة.

من الناحية الجيوسياسية، يشكل تعزيز الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر أداة قوية لإعادة رسم التحالفات والتوازنات الدولية، حيث تتيح هذه الموارد الجديدة فرصا للدول في تعزيز نفوذها وامتلاك أدوات ضغط اقتصادية وسياسية فعالة. ويعد المغرب في هذا الإطار نموذجا بارزا لدولة تسعى لبلورة سياستها الطاقية وفق مبادئ السيادة الوطنية مع الانفتاح على التعاون الدولي المريح، ما يرسخ مكانته في سوق الطاقة المستقبلية ويجعله لاعبا إقليميا فاعلا في ملف الطاقة النظيفة. هذا الوضع يفرض على المغرب تعزيز قدراته الذاتية في مجالات البحث والتطوير وتكوين الموارد البشرية المتخصصة.

وفي الختام، يمكن القول إن مسار المغرب نحو تحقيق السيادة الطاقية عبر الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر يعكس نموذجا متكاملا للتحول الطاقى المستدام والمتوازن. إذ يتطلب هذا المسار تضامرا بين مختلف الفاعلين، دعما تشريعا مستمرا، وخططا إستراتيجية تستجيب للتحديات الداخلية والخارجية. ويظل الطموح الوطني في هذا المجال مرتبطا بضرورة الاستثمار في البحث العلمي، الابتكار التكنولوجي، وتعزيز البنية التحتية، لضمان قدرة المغرب على تأمين حاجاته الطاقية وضمان التنمية المستدامة وحماية البيئة. بذلك، يثبت المغرب أن السيادة الطاقية ليست فقط قضية أمن واقتصاد، بل مشروع وطني شامل يعزز مكانة الدولة واستقلالها في عالم متغير.

لائحة المراجع

المراجع باللغة العربية:

- اتفاقية شراكة موقعة بمونبلييه على تجمع الهيدروجين الأخضر بالمغرب والوكالة الفرنسية، 11 دجنبر 2024، (AD'OCC), "Aldar.ma".
- أحمد بوحسني، الهيدروجين الأخضر رهان استراتيجي ومجال لجذب شركات عالمية من أجل الاستثمار في المغرب.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمغرب، الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة، الرباط، 2023.
- القانون رقم 13-09 المتعلق بالطاقات المتجددة، كما تم تعديله بالقانون رقم 15-58 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.16.3 الصادر في فاتح ربيع الآخر 1437 (12 يناير 2016)، الجريدة الرسمية رقم 4633 بتاريخ 14 ربيع الآخر 1437 (25 يناير 2016).
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التحديات البيئية والطاقة في المغرب، الرباط، 2023.
- محمد بنعلي، القانون الطاقى بالمغرب وتحولات السوق الكهربائية، دار الأمان، الرباط، 2023.
- محمد نجيب بوليف، السياسة الطاقية بالمغرب: أية رهانات للانتقال؟ الرباط: رؤى برنت، 2025.
- مصدر عربي عام عن السيادة الطاقية، السيادة الطاقية.. رهان استراتيجي للمغرب، الرباط، يناير 2025.
- وزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة، الإستراتيجية الوطنية للطاقة المتجددة في أفق 2030، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2023.
- الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (MASEN)، تقرير التنمية المستدامة السنوي، الدار البيضاء، 2023.

المراجع باللغة الفرنسية:

- Analysis Energy, Trade, and Investment Law in the New Geopolitical Reality (American Journal of International Law, 2022).
- Autorité Nationale de Régulation de l'Électricité, Rapport d'Activité, rabat, 2023.
- Daniel Yergin, The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power, Simon & Schuster, New York, 1991.
- Energy Sovereignty: A Values-Based Conceptual Analysis (Timmermann & Noboa, 2022).
- Geopolitics of the energy transition... IRENA 2024.
- Morocco allocates land for green hydrogen projects," pv-magazine International, 21 March 2024, <https://www.pv-magazine.com/2024/03/21/morocco>.
- Office National de l'Électricité et de l'Eau Potable, Rapport Annuel 2023.
- Report: Fostering Effective Energy Transition 2025, World Economic Forum (2025).
- Richard Schmitz et al., "Energy Security and Resilience: Reviewing Concepts and Advancing Planning Perspectives for Transforming Integrated Energy Systems," 2025, ScienceDirect.
- State of the Sovereign Transition 2025, TPI Global Climate Transition Centre (2025).
- Szymon Kardaś, Energy Sovereignty Index: Gains, gaps, and the road ahead (European Council on Foreign Relations, 2024).
- TRANSITION ÉNERGÉTIQUE: LE MAROC ENTRE DANS L'ÈRE DE L'HYDROGÈNE VERT, Africa Droit, 18 July 2025, <https://africadroit.com>.
- Vaclav Smil, Energy and Civilization: A History, MIT Press, Cambridge, 2017.

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقيير

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن
جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية
بوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحاكاة المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



بعمل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
وبقفا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبحاث العلمي العالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشهادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساعد الأبحاث واعتماد مية
التدريس في اكتناش المجلات
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبع
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفياً فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيبليوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في رقم التعريف (ZDB-ID)،
ISSN، اللغات، والتهنات والمقنوج.



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية

ZDB-ID: 3252561-8 | ISSN: 2509-0291 | CC BY 4.0
Online - Open Access | اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من

جامعة الحسن الأول بسات دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : أمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداغ : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة

قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب





الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

- | | |
|--|---|
| <p>د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام</p> <p>د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية</p> <p>د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير</p> <p>ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق وجدة</p> <p>ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسية</p> <p>ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات</p> <p>ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية</p> <p>د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير</p> <p>ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حللمي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عبد الواحد الركيكلي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثل المجلة في العراق</p> <p>ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق</p> <p>ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق</p> <p>د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر</p> | <p>د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية</p> <p>د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق</p> <p>د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -</p> <p>د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية</p> <p>د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق</p> <p>د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق</p> <p>ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط</p> <p>ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام</p> <p>د. هودي لمخاغل : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام</p> <p>د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب</p> <p>د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الاله شني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية</p> <p>د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثل المجلة في موريتانيا</p> <p>د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية</p> |
|--|---|



28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد اللجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
• محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث اكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
● محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدي. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص	919
سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.	931
• محاور قانون العقار و التعمير	
التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان	959
الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط	980
دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب	997
توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1031
القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1047
تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط	1065

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بسات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية
1241	مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23 الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقوي إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النوحى باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
● محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جبائية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوركي دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكليات القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقيد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
• محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhanman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaillance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Ain Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمحامي والباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورًا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع